

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين السيدات والسادة
الزميلات والزملاء ، الحضور الكريم ، السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته،

يشرفني ويسعدني أن أرحب بكم جميعا في رحاب هذا الفضاء
العلمي المهني ، بمناسبة افتتاح هذا اليوم الدراسي المنظم
تحت عنوان:

"دور الموثق في مكافحة تبييض الأموال
وتمويل الإرهاب و تمويل إنتشار أسلحة
الدمار الشامل " والذي يندرج ضمن جهود مجلس قضاء

الجزائر المستمرة لترسيخ ثقافة قانونية حديثة وشاملة في
مواجهة التحديات المعقدة المرتبطة بالجريمة المالية
والاقتصادية.

وفي هذا المقام، أتوجه بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى
معالي وزير العدل حافظ الأختام، على منحه الرعاية السامية
لهذا الملتقى، والتي نعدها دعما معنويا ومؤسساتيا كبيرا
يعكس الإرادة الحقيقية لترقية العمل المشترك بين مختلف
الفاعلين في قطاع العدالة، بما يعزز مكانة القضاء الجزائري
في مواجهة الآفات المالية العابرة للحدود.

كما أثنى عاليا الشراكة الفعالة والبناءة بين مجلس قضاء
الجزائر وغرفة الوسط للموثقين، والتي تجسد روح

التعاون والتكامل في سبيل ترسيخ مبادئ الشفافية والامتثال
والوقاية من الجرائم المالية.

إن هذه الديناميكية المشتركة هي حجر الزاوية لأي
استراتيجية ناجعة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
و أسلحة الدمار الشامل خاصة أن الموثقين يقفون في الخط
الأول لمراقبة المشروعات المالية في المعاملات اليومية.

السيدات والسادة، إن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
وأسلحة الدمار الشامل لا يشكلان مجرد خروقات قانونية بل
إنهما يمثلان تهديدا حقيقيا للأنظمة الاقتصادية، وللسلم
الاجتماعي، ولنزاهة مؤسسات الدولة ومن هنا تبرز أهمية
الدور الذي يضطلع به الموثق، الذي لم يعد مجرد محرر
للعقود، بل أصبح فاعلاً أساسياً في الكشف المبكر عن

العمليات المشبوهة، بفضل ما يتمتع به من اطلاع واسع على

المعاملات ذات الطابع المالي والعقاري والتجاري.

وبالموازاة مع ذلك، يلعب القضاء دورًا محوريًا في هذه

المنظومة، من خلال التصدي الصارم لمختلف أشكال

الجريمة المالية، وذلك عبر:

❖ تفعيل الإجراءات الجزائية بكل حزم ضد مرتكبي جرائم

تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،

❖ ضمان احترام قواعد المحاكمة العادلة،

❖ تعزيز قدرات القضاة المتخصصين،

❖ واعتماد التحليل المالي العميق،

❖ وتفعيل التعاون القضائي الدولي.

وفي هذا السياق، برزت أهمية التحقيقات المالية الموازية كأداة فعالة تعتمد عليها الجهات القضائية بالتوازي مع التحقيقات التقليدية في القضايا الجزائية، لما تتيحه من إمكانيات واسعة لتتبع العائدات الإجرامية، وتجميد الأصول المشبوهة، وتوسيع دائرة التحري لتشمل شركاء محتملين وشبكات مالية عابرة للحدود.

السيدات والسادة، إن التشريعات الوطنية، لاسيما القانون رقم 01-05 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، المعدل والمتمم، قد حملت الموثق مسؤوليات دقيقة، تتطلب منه يقظة قانونية، والتزاماً مهنيّاً عالياً و تعاوناً وثيقاً مع الجهات المختصة، وعلى رأسها وحدة الاستعلام المالي.

وإننا من خلال هذا اللقاء العلمي ، نطمح إلى تعميق النقاش،
وتحليل الإشكالات العملية، واقتراح حلول واقعية كفيلة
بتحسين أداء الموثق في هذا المجال، وتدعيم تكوينه القانوني
والتقني، حتى يظل في مستوى المهام الموكلة إليه.

وفي الختام، أجدد شكري لجميع القائمين على تنظيم هذا اليوم
الدراسي ، وأخص بالذكر الأساتذة المحاضرين والمشاركين،
راجية أن تتوج أشغالكم بتوصيات عملية وواقعية، تساهم في
تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل
الإرهاب، وترقية التعاون بين القضاء والموثقين من أجل
عدالة ناجعة واقتصاد سليم.

وفقنا الله جميعًا لما فيه خير للبلاد و للعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته